ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الانقضاض على المكوّن الشيعي.. طلاق مع الطائف

لطيفة الحسيني

عام ١٩٩١، دعا الرئيس نبيه بري عندما كان وزير دولة في حكومة الرئيس الراحل عمر كرامي إلى الإسراع في تنفيذ المادة ٩٥ من الدستور، وتشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، معتبرًا أن إبقاءها مؤجّلة يُناقض روح الطائف. الدعوة جاءت بعد سنة تقريبًا من توقيع وثيقة الوفاق الوطني التي أوردت في البند «ز» من الإصلاحات السياسية ضمن الفصل الأول، أن «إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس وطني لا طائفي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، مهمتها دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية السياسية، وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء، ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية".

عام ١٩٩٩ أعاد الرئيس بري الحديث أمام وفد طلابي عن أهمية تشكيل الهيئة الوطنية المكلفة دستوريًا اقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية السياسية. في الدعوتيْن، ظهرت ردود فعل ترفض الطرح الجدي بحجّة انعكاسات ذلك على مجموعة طائفية في البلد ستُلغى وفق منطقها من المعادلة الداخلية، أو على الأقلّ ستكون الكتلة المسيحية، على اختلاف توجّهاتها، الخاسرة في الاستحقاقات المقبلة. هذا النقاش لم يصل الى خواتيم أو يتحوّل الى خطة فعلية تسير بها أركان الدولة بعدما اتفق الفرقاء السياسيون كافة على أن حماية صيغة العيش المشترك أولوية، التزامًا بما نصّ عليه اتفاق الطائف أن لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

تجاهل هواجس المكوّن الشيعي

اليوم، تتعامل بعض الجهات في الدولة وفي الساحة الداخلية مع المكوّن الشيعي بما يناقض وثيقة العيش المشترك، دون مراعاة هواجسهم وخشيتهم من السيناريوهات القادمة. من باب التهميش والإلغاء ولا سيّما لخيارهم في مقاومة الاحتلال، تتصرّف السلطة اليوم عبر القفز عن الحضور الشيعي في الدولة والخيارات الوطنية.

ثمّة قراءة اجتماعية سياسية تقول إن كلّ مطالبة تؤذي العيش المشترك الذي حرص الدستور على التمسّك به لا يمكن السيْر بها، وعلى الدولة أن تلحظ هواجس الفئات التي تشعر بتهديد وجودها ومصيرها من خلال إيجاد المخارج الرسمية لديها، أي أن تؤمّن الضمانات من داخل الدولة نفسها حتى تؤمّن التوازن الاجتماعي بين المكوّنات الطائفية.

الدولة تنقلب على عيشها المشترك

صحيحٌ أن الخطاب الرسمي مُلتزم باتفاق

الطائف، لكنّ الكلام بقيَ صوريًا في ظلّ التالي:

* التنكّر لكلّ تقديمات وتضحيات الطائفة الشيعية في مسيرة الدفاع عن لبنان وبناء دولته.
* إقصاء المكوّن الشيعي عن القرار.
* التعامل مع شيعة لبنان ومن يمثّلونهم كأنهم بلا دور أو حيثية وطنية، ومن منطلق أنهم الخاسرون في المنطقة.
* الإصرار على السيْر بالتنازل عن ورقة قوة لبنان التي قدّمها الشريك الشيعي في البلد، أي المقاومة.
* تهميش الكتلة الشيعية ورأيها في جلسات مجلس الوزراء عند طرح موضوع حصرية السلاح، وضرب مبدأ العيش المشترك الوارد في الدستور.
* تجاهل رأي الشارع الشيعي المتمسّك بسلاح المقاومة بلا تردّد.
* تناسي قضية مئات عوائل هذه البيئة التي فقدت أبناءها الشهداء، مدنيين ومقاومين، في العدوان «الإسرائيلي» المستمرّ منذ أيلول ٢٠٢٤.
* عدم وضع إعادة الإعمار والتعويضات عن آلاف العائلات المتضررة والمُهجّرة جراء العدوان أولوية على جدول أعمال الحكومة ولا السعي الجدي إليها.
* حصار شعب البيئة عبر زيادة منسوب العناء في السفر الى العتبات المقدسة في إيران والعراق، وتكبيدهم المزيد من العذاب وخاصة لمن لديه مصالح وأعمال في البلديْن.
* مصادرة أموال الجمعيات الخيرية الشيعية التي تصل مباشرة الى المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى بحجج غير مُقنعة، ولا تصبّ إلّا في خانة التضييق على البيئة.

السنّة بدلاء عن الشيعة

الى جانب هذه الحرب التي تخوضها الدولة اليوم على شيعة البلد، تحضر مفارقة يُعمل على تعميمها لتصبح حجّة تبرّر منطق الانقلاب على ثوابت الطائف والعيش المشترك، وهي أن الميثاقية في القرارات مُحقّقة عبر مشاركة فئة من المسلمين في قرارات الحكومة، بمعنى أنه يُستعاض عن وزراء الشيعة، بممثّلي المسلمين السنّة في مجلس الوزراء، بمعزل عمّا اذا كانت لديهم حيثية شعبية، للقول إن ميثاقية العيش المشترك مؤمّنة: المسلمون والمسيحيون صوّتوا على الطروحات والأوراق التي تصل من دول الوصاية وانتهى الأمر.

وهنا، يسأل أصحاب هذا الرأي هل يُمكن استبدال الموارنة بالكاثوليك اذا انسحب وزراؤهم من أيّ نقاش يتطلّب تأمين صيغة العيش المشترك؟

علم الاجتماع السياسي وتحصين الجمعات

تحدّث علم الاجتماع السياسي عن حماية الوجود ومصير الجماعات القومية والدينية من زوايا متكاملة تربط بين البنية الاجتماعية والديناميات السياسية، وهو ما نستطيع أن نُسقطه على النموذج الشيعي اللبناني.

وعليه، ناقش علم الاجتماع السياسي المخاطر التي قد تتعرّض لها الجماعات الدينية والسياسية ومنها:

* الإقصاء والتمييز البنيوي: حيث تُقصى الجماعات من مراكز صنع القرار أو تتعرض لسياسات تهميش.
* الانصهار القسري (Assimilation): فرض ثقافة الأغلبية على الجميع، ما يؤدي لذوبان هوية الجماعة.
* الصراعات الإثنية والدينية: عندما تشعر الجماعات أن وجودها مهدّد، قد تلجأ للمواجهة السياسية أو المسلّحة.

أمّا آليات الحماية في علم الاجتماع السياسي فيمكن إيجازها عبر: منح الجماعات حقوقًا مؤسّسية (مثل حصص تمثيلية في البرلمان أو الإدارة)، والتمكين السياسي، والمشاركة في صياغة السياسات التي تمسّ مصالح الجماعة.

واذا أردنا النظر الى السياسات المتخذة اليوم في لبنان،هناك سؤال يُطرح: هل تأبه فعلًا الدولة لحقوق الجماعات السياسية الشريكة في تركيبة البلد؟ هل ما زال يعنيها الحفاظ على هذا النسيج الاجتماعي الوازن؟ والأهمّ هل ستستدرك خطأها في إهمال هواجس المكوّن الشيعي في البلد في حماية وجوده ومصيره؟

لبنان.. قيادة الجيش مطالَبة بوضع خطة لوأد الفتنة

د. عصام نعمان

اتخذ مجلس الوزراء اللبناني، يوم الخميس الماضي، بعد انسحاب (أو غياب) خمسة وزراء من مؤيّدي المقاومة قراراً يقضي «بإنهاء الوجود المسلح لجميع الجهات غير الحكومية، بما فيها حزب اللّه، في كلّ الأراضي اللبنانية». قوبل القرار بعاصفة من الغضب والسخط والتظاهرات عمّت بيروت وعدّة مناطق في جنوب لبنان وسهل البقاع.

رافضو قرار نزع سلاح حزب اللّه، بما هو العمود الفقري للمقاومة، ركّزوا حملتهم في تهمتين: الخيانة، وخرق أحكام الدستور.

رئيس الجمهورية السابق العماد إميل لحود اعتبر «أنّ الكلام عن سحب سلاح المقاومة في هذا التوقيت مستغرب جداً إذ أنّ تسليم السلاح في خضمّ المعركة يُعتبر خيانة بالمفهوم العسكري، خصوصاً أنّ ساعاتٍ لم تمرّ على دفن طفل قتلته يد الغدر الإسرائيلية، فانضمّ الى مئات الشهداء الذين سقطوا منذ الإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار، ناهيك عن الخروق اليومية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي، وعدم تسليم الأسرى، حتى أنه في الوقت الذي كان مجلس الوزراء يناقش ورقة المبعوث الأميركي توم برّاك، كان العدو الإسرائيلي يستهدف منطقة المصنع ويقتل اللبنانيين».

النواب المؤيّدون للمقاومة اتهموا مجلس الوزراء بخرق أحكام الدستور وقواعد الميثاقية الوطنية لكونه اتخذ قراره بإنهاء الوجود المسلح في كلّ الأراضي اللبنانية بغياب مؤيدي المقاومة من الوزراء الشيعة ما يشكّل خرقاً للفقرة «ي» من مقدمة الدستور التي تنصّ على أن «لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

إلى هؤلاء الرافضين جميعاً، يرى

معارضون آخرون أنه يتعذّر، إنْ لم يكن يستحيل عملياً، تنفيذ قرار مجلس الوزراء المستند الى الورقة الأميركية لأسباب ومعوّقات موضوعية لا يجوز تجاهلها، لكونها تنصّ على سبعة أهداف، بعضها موضوع خلاف:

*بسط سيادة الدولة على جميع أراضيها لتكريس سلطتها الحصرية في اتخاذ قرارات الحرب والسلم وحصر حيازة السلاح بيدها.

*ديمومة وقف الأعمال العدائيّة والانتهاكات البرية والجوية والبحرية.

*إنهاء الوجود المسلح لحزب اللّه في كلّ الأراضي اللبنانية.

*نشر الجيش في المناطق الحدودية والمواقع الداخلية الأساسية.

*انسحاب «إسرائيل» من النقاط (التلال) الخمس المحتلة وتسوية قضايا الحدود والأسرى.

*ترسيم دائم ومرئي للحدود الدولية بين لبنان و«اسرائيل» وبين لبنان وسورية.

*تزويد الأجهزة الأمنية، لا سيما الجيش، بالوسائل العسكرية الملائمة لتنفيذ البنود السالفة الذكر.

يتساءل هؤلاء المعارضون: كيف يمكن إنهاء الوجود المسلّح لحزب اللّه وغيره بجيشٍ تنقصه الأسلحة الملائمة بدليل ما وردَ في بنود الورقة الأميركية ذاتها التي أقرّها مجلس الوزراء؟ وإذا كانت الحكومة تنتظر أن تبيّن قيادة الجيالخليج

ش كيفيّة تزويده بالأسلحة التي يفتقر إليها والأسلوب الذي سوف يعتمده في تنفيذ المهام المسندة إليه، فلماذا اتخذ مجلس الوزراء قراره بإنهاء الوجود المسلح لحزب اللّه وإعلانه قبل تسلّمه خطة قيادة الجيش؟ وإذا كانت الحكومة لا تريد ضمناً إنهاء الوجود المسلح للمقاومة خوفاً من تداعيات هذا الإجراء الخطير على أن تعلن لاحقاً تعذّر تنفيذه، فلماذا تلجأ الى هذا الأسلوب اللولبي في العمل السياسي، متجاهلةً ما يمكن أن ينجم عنه من انعكاسات سلبية داخلية وخارجية؟

في ضوء هذه الواقعات والملابسات، لا يسعني كمراقب موضوعي لما جرى ويجري اعتماده من سياسات ومواقف وردود فعل من جانب الأفرقاء السياسيين المتصارعين في لبنان والمسؤولين في الولايات المتحدة و«إسرائيل»، إلاّ مصارحة الجميع بالآتي: إنّ التحديات البالغة الخطورة التي تواجهنا بها الولايات المتحدة و«إسرائيل» تستوجب أن ننهض جميعاً، مسؤولين ومواطنين، موالين ومعارضين، بمسؤولياتنا الوطنية والاجتماعية وذلك بالحرص على مواجهة هذه التحديات بجرأة وجدّية وإدراكٍ للمصالح العليا لوطننا، وللأهداف الوطنية القريبة والبعيدة لشعوب أمتنا، والإحاطة بموازين القوى السائدة في كلّ مراحل الصراع مع أعدائنا، فلا نتخذ من المواقف ولا نعتمد من السياسات إلاّ ما نستطيع تحقيقه من نتائج إيجابية. واذا كان القادرون بيننا على النهوض بمسؤولياتهم الوطنية قلّة في جميع مجالات الحياة العامة، فلا غضاضة في ذلك لأنّ بمقدور الأقليّة ـ رغم كلّ المصاعب الماثلة ـ أن تكون خلاّقة وفاعلة.

باختصار وتوخياً للفعالية، سأكثّف مداخلتي بشأن ما يواجهنا حاليّاً من مخاطر وتحديات باقتراح ما يمكن عمله لتفادي تداعيات الصراعات والمنافسات والمماحكات الدائرة عندنا ومن حولنا وذلك بمناشدة قائد الجيش اللبناني العماد رودولف هيكل إدراك حقيقة بازغة مفادها أنّ وحدة الوطن وأمنه واستقراره تتوقف على مضمون توصيات الخطة التي أسند إليه مجلس الوزراء مسؤولية إعدادها ليُصار في ضوئها إلى تنفيذ، او عدم تنفيذ، القرار المتسرّع القاضي بإنهاء الوجود المسلح لحزب اللّه بما هو العمود الفقري للمقاومة.

أيها العماد، لقد استخلص متابعون كلماتك خلال تفقدك مواقع الجيش في جنوب لبنان واستخلصوا منها أن لا جدوى من نشر الجيش في تلك المنطقة البالغة الحساسية والخطورة بغية حصر حيازة السلاح بيد الدولة إلاّ بعد أن تنسحب «إسرائيل» من التلال الخمس وسائر الأراضي اللبنانية التي تحتلها وتتوقّف عن منع سكان القرى الحدوديّة المدمّرة من العودة اليها وترميمها.

في ضوء كلماتك هذه المترعة بالوطنية الصادقة والموضوعية والواقعية، نناشدك أيها العماد بأن تتضمّن الخطة المُراد رفعها إلى مجلس الوزراء كلّ المحاذير والشروط والتوصيات التي أوضحتها سابقاً كي يقوم في ضوئها بتعديل قراره المتسرّع والمتّخَذ يوم الخميس الماضي بحيث يتبنّى الإجراءات التصحيحية الآتية:

أولاً: إرجاء تنفيذ قرار إنهاء الوجود المسلح للمقاومة الى ما بعد إنسحاب «اسرائيل» الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة، ووقف اعتداءاتها ومنعها سكان القرى الحدودية من العودة إلى بيوتهم وترميمها.

ثانياً: الضغط على الولايات المتحدة لتضغط بدورها على «إسرائيل» بغية الانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة، وفي حال رفضها يجب أن تتوقف الإدارة الأميركية عن ممارسة ضغوطٍ على لبنان لإنهاء الوجود المسلح لحزب اللّه من شمال نهر الليطاني بعدما أنجز سحب مقاتليه من جنوبه تنفيذاً لاتفاق وقف الأعمال العدائية تاريخ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤.

ثالثاً: مباشرة أعمال الإعمار في جنوب لبنان لكونها متوجبة أصلاً من جهة، وتُسهم من جهة أخرى في إقناع حزب اللّه بتجميد عمليات المقاومة تمهيداً لقيامه بتسليم سلاحه للجيش تدريجياً بعد انسحاب «إسرائيل» من اراضي لبنان المحتلة ووقف اعتداءاتها عليه.

لعلك تدرك جيداً، أيها العماد، أنّ انتخاب قائد الجيش اللبناني خمس مرات رئيساً للجمهورية منذ ١٩٥٨ سببُه الأساسي أنّ الجيش، بتركيبته وسلوكيته، أصبح مصهراً وطنياً لأبناء لبنان بكلّ مذاهبهم ومشاربهم، وضامناً للوحدة الوطنية، وتجسيداً لمفهوم المواطنة الأمر الذي يدفع اللبنانيين من عابري الطوائف والقوى النهضوية إلى مطالبتك بأن تكون الخطة المُراد منك إعدادها وتسليمها إلى مجلس الوزراء قبل نهاية الشهر الحالي زاخرةً بالمواقف والشروط والمتطلّبات التي سبق أن جاهرت بها خلال تفقدك مواقع الجيش في جنوب لبنان، وشكّلت بتوصياتها التصحيحيّة مدخلاً لوأد الفتنة التي يدبرها صهاينة الخارج وينفذها بعض فقراء العقل والضمير في الداخل.

لاريجاني صانع سياسات إيران دولة كبرى

ناصر قنديل

– يتمادى بعض اللبنانيين في استخدام طول ألسنتهم، للتحدّث ببذاءة عن دور دولة كبرى في الإقليم هي الجمهورية الإسلامية في إيران، وعن زيارة شخصية إيرانية وازنة تسلّمت موقعاً حساساً مؤخراً، هي الدكتور علي لاريجاني أمين عام مجلس الأمن القومي الإيراني، متجاهلين من جهة حجم تأثير إيران في المنطقة واهتمام دول العالم بمن فيهم أميركا وأوروبا والفاعلون الكبار في المنطقة على رأسهم السعودية بالعلاقات

مع إيران، ومتجاهلين من جهة موازية العلاقات الخاصة التي تربط إيران بمكوّن لبناني كبير تفترض علاقات الأخوة بين اللبنانيين مراعاتها في الخطاب. وهؤلاء اللبنانيون الذين يقدمون ألسنتهم الطويلة أوراق اعتماد عبر العداء لإيران، ينكرون أن مشغليهم الكبار لا يرغبون بلغة العداء رغم التباينات، وأن «إسرائيل» وحدها تريد هذه اللغة العدائية، بل إن المستغرب هو تطاول هذه الألسنة على إيران ورموزها وقياداتها، هي الألسنة ذاتها التي صمتت على كلام المبعوث الأميركي توماس باراك عن ضمّ لبنان إلى سورية وشطب لبنان كدولة عن الخريطة، ولم ينتفضوا لما يزعمونه من خلفية سيادية في مواقفهم، بل إنهم تجاهلوا كلام رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو عن مساعدة قدّمها للدولة اللبنانية في قرار نزع سلاح المقاومة.

– المقاومة في لبنان لا تحتاج إلى حماية إيران للدفاع عن موقفها من السلاح الذي أعلنت موقفها من دعوات نزعه بمعزل عن موقف إيران. ورغم كل الكلام عن أن هذا السلاح موجود لتقديم الدعم لإيران عندما تتعرّض للعدوان، فإن هذا السلاح وغيره من سلاح قوى المقاومة في المنطقة لم يتدخّل، والذين بنوا سياساتهم على اتهام هذا السلاح بتخديم الأمن الإيراني ابتلعوا ألسنتهم الطويلة ولم يشعروا بالحرج. والرهان على أن الحملات التي تناولت إيران سوف تسمح باستفراد المقاومة، وهم كامل، لأن مشكلة قرار نزع السلاح هي مع اللبنانيين الذين لم تنجح الدولة الموعودة أن تشعرهم بأنها الدولة التي تحمي وتدافع وتحرّر، وتوفر لهم الأمان الذي شعروه ولمسوه طيلة سبعة عشر عاماً في ظل هذا السلاح حتى آخر شبر من الأراضي اللبنانية على الحدود، والمقاومة برفض قرار الحكومة تنفذ مشيئة هؤلاء اللبنانيين الذين تمثلهم في البرلمان والحكومة وهم يجمعون على الرفض القاطع للمساس بالسلاح.

– المسؤولون اللبنانيّون يعرفون أن قرار نزع سلاح المقاومة جاء ترجمة لبنانيّة لورقة غير لبنانيّة قدمها مرجع غير لبناني هو توماس باراك، وهو بالتالي قرار غير لبناني المنشأ، كما يعرفون أن مسعى سعودياً حثيثاً رافق صدور القرار، وأن الواقعية السياسية والعقلانية السياسية بعد الرفض المعلن للقرار من شرائح لبنانية تمثل طائفياً ونيابياً ووزارياً وشعبياً ما يكفي لإحداث أزمة وطنية كبرى. والتعامل مع زيارة شخصيّة ذات مكانة مفصليّة في النظام السياسي الإيراني، هي الدكتور علي لاريجاني الذي يبدو بوضوح لكل مراقب أن توليه مهام الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني، وهو الآتي من صفوف الحرس الثوري الى رئاسة البرلمان، ثم إلى موقع استشاريّ لدى مرشد الجمهورية الإسلامية في إيران، باعتبارها فرصة لالتقاط الأنفاس وتنفيس الاحتقان أولاً، ثم فتح الطريق للاستعانة بقنوات الحوار السعوديّ الإيرانيّ للمساعدة بترتيبات حوار لبناني لبناني، تملك إيران والسعودية القدرة على المساعدة في إطلاقه وضمان إجرائه في مناخات بحث جدّي عن مخارج وحلول، تستطيع السعودية تسويقها لدى الأميركي، خصوصاً بما يتصل برد الاعتبار للأولويات التي تضمنها القرار ١٧٠١ كمرجع حصريّ لمعالجة تداخل أمرَيْ الاحتلال والسلاح، واستحالة الفصل بينهما.

– من المستغرب أن يفكر بعض اللبنانيين وهم يدّعون الحرص على بلدهم، أن الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، وهي دوائر تأثير سعودية مباشرة، يمكن أن تتحول إلى مؤسسات عدائية إيران غب طلباتهم، وهم يعلمون أو يستطيعون أن يعلموا إن شغلوا عقولهم وعقول مستشاريهم، أن العرب والخليجيين خصوصاً انتقلوا من الاشتباك الى التشبيك، وأن الحرب الأخيرة زادتهم حرصاً على الأمن الإقليمي وأنهم أبلغوا أميركا عدم استطاعة بلدانهم تحمل تبعات وعواقب مواجهة أميركية إيرانية، وأن عملية تحديث المعطيات القديمة التي تمّ تزويدهم بها كانت كافية للامتناع عن إطلاق الكلام على عواهنه.